

متحدون لرفعة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

3-4 ديسمبر 2026، جنيف



إعادة تأكيد دور الحركة بصفاتها عاملاً للسلام

(القرار 7 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2024)

تقرير مرحلي

أكتوبر 2026

AR

CD/26/15

الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
واللجنة الدولية للصليب الأحمر

تقرير مرحلي

إعادة تأكيد دور الحركة بصفقتها عاملا للسلام

عرض موجز

يسعى قرار مجلس المندوبين المعنون "[إعادة تأكيد دور الحركة بصفقتها عاملا للسلام](#)" (CD/24/R7)، الذي يستند إلى التاريخ الطويل من تأملات الحركة ومساهماتها في إرساء السلام ويدّكر بها، إلى تجديد وتعزيز جهود الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) من أجل منع نشوب النزاعات وتسويتها وإحلال السلام المستدام باعتبار ذلك أنجع سبيل إلى الحدّ من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الحرب. ولكل مكون من مكونات الحركة دور يؤديه، لكن جهودها المشتركة تشكل مساهمة كبيرة في رسم آفاق السلام في البيئات المتضررة من النزاعات.

وترمي جميع الأعمال التي تضطلع بها الحركة إلى حماية كرامة الإنسان وتعزيز احترامها - وهو المقصد الجوهرى للعمل الإنساني وأساس السلام المستدام. وتساهم الأنشطة اليومية التي تضطلع بها الحركة - مثل تعزيز المبادئ الإنسانية وروح الإنسانية، ونشر القانون الدولي الإنساني، والأعمال الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وإشراك الشباب، وحماية الروابط العائلية، وتقديم الخدمات الصحية، وغيرها - مساهمة مهمة في إتاحة آفاق إحلال السلام على صعيد المجتمعات المحلية والصعيدين الوطني والدولي. ولكن فضلا عن هذه الأعمال المنتظمة، تُبذل جهود أكثر توجيها لزيادة تسخير قدرة الحركة على المساهمة في إحلال السلام في ضوء التحديات الاستثنائية التي تشهدها الفترة الراهنة والتي تتسم بتزايد عدد النزاعات تزايدا مستمرا وما ينجم عنها من احتياجات إنسانية يستعصي التعامل معها. وينصب تركيز هذا التقرير في المقام الأول على هذه الجهود الموجهة.

ويروم [الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر \(الاتحاد الدولي\)](#) إقامة مجتمعات محلية شاملة للجميع وقادرة على الصمود، حيث يُقدّر التنوع ويغلب الحوار على الانقسامات. وإدراكا منا بأن أوجه عدم المساواة تقوّض التماسك الاجتماعي، فإننا نعمل على تعزيز الثقة والتضامن من خلال مبادرات تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والحوار بين الأجيال. وتتيح لنا تنمية هذه المساحات وضع الأسس اللازمة للتعايش السلمي وتقوية العلاقات وإحلال السلام المستدام على جميع مستويات المجتمع. وتُعَدّ مبادرة "جيل السلام" التابعة للاتحاد الدولي الإطار الشامل الذي ينظّم أعمال الاتحاد لصالح السلام، من خلال تفعيل الالتزامات المنصوص عليها في قرار الحركة بشأن السلام والنتائج التي تمخضت عنها ندوة الحركة بشأن السلام. وتسعى هذه المبادرة إلى النهوض بالسلام من خلال الاستفادة من طاقات الشباب وروح الابتكار لديهم، جنبا إلى جنب مع خبرة المتطوعين الأكبر سنا وحكمتهم بفضل الحوار بين الأجيال. وتستند المبادرة إلى بناء الثقة والعمل الذي تتولى ريادته المجتمعات المحلية، وتبين كيف يمكن تعزيز السلام من خلال البرامج القائمة. وتبرز مسارات العمل المواضيعية الستة للمبادرة¹ نهوجا عملية ومشتركة بين القطاعات تتيح تعزيز التماسك الاجتماعي وتشجع على الاحتواء وتبني الثقة المجتمعية وتدعم الحلول المحددة محليا لمواجهة النزاعات وأوجه الضعف.

وواصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) جهودها الموجهة في إطار حوارها بشأن الحماية وعملياتها ومسايعها الرامية إلى إحداث التأثير من أجل تعزيز مساهماتها في رسم آفاق السلام. وشملت هذه الجهود، منذ اعتماد القرار، إجراء بحوث ميدانية تمخضت عن عدد من المنشورات - منها إصدار تقرير عن السياسات العامة بشأن العمل الإنساني والسلام، وإصدار *المجلة الدولية للصليب الأحمر* بشأن القانون الدولي الإنساني والسلام، ووثائق توجيهية هادفة ودراسات بشأن ممارسات أطراف النزاع فيما يخص مسألة الأشخاص المفقودين - فتعزز جميعها قاعدة الأدلة اللازمة للمساعي الرامية إلى إحداث التأثير والأخذ بنهوج ميدانية أكثر تحديدا للأهداف. ولا تفتأ اللجنة الدولية تحرّز تقدما على الصعيد الميداني في الأعمال الرامية إلى حماية سبل الانتفاع بالخدمات الأساسية، بما يشمل المياه، والصحية والتعليم، وإلى إدماج النوع الاجتماعي والتنوع في البرامج، ومواصلة العمل المهم الذي تقوم به الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين. وتواصل اللجنة الدولية أيضا الاضطلاع بدورها كوسيط محايد لدعم الحوار بين أطراف النزاع بشأن المسائل الإنسانية. وفضلا عن ذلك، تتضمن [المبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني](#) مسار عمل مخصصا للقانون الدولي الإنساني والسلام، الذي يشكل مكملا مهما لعمل الحركة الأوسع نطاقا في إرساء السلام.

¹ المياه والسلام؛ والمناخ والقدرة على الصمود؛ والتعليم؛ والحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء؛ والمشاركة المجتمعية والمساءلة؛ ومبادرة "بلا حدود".

وختاماً، أنشأت الحركة مساحات لبحث الإمكانات الفردية والجماعية الكفيلة بالمساهمة في إرساء السلام. فنظّم الاتحاد الدولي، بدعم من الصليب الأحمر النرويجي، ندوة الحركة بشأن السلام في عام 2025، التي عُرضت خلالها الممارسات المعاصرة في هذا الصدد، وأتاحت المناقشات المفتوحة التي جرت آنذاك تيسير المزيد من التفكير بشأن مستقبل جهود الحركة من أجل السلام. وتضمنت هذه الفعالية أيضاً حواراً بين الأجيال مع شباب من منظمات مختارة ومشاركين آخرين في الندوة.

(1) مقدمة

أتاح مجلس المندوبين لعام 2024 فرصة لإعادة تأكيد دور الحركة بصفتها عاملاً للسلام، إذ ذكرنا جميعاً بأن شعار الحركة، وهو "الإنسانية طريق السلام"، يدعو في جوهره إلى العمل من أجل إرساء سلام دائم من خلال الأنشطة المتنوعة التي تضطلع بها الحركة على الصعيد العالمي والوطني والمجتمعي. ويعاني ما لا يقل عن 90 بلداً من أزمات متعددة تتسم بتحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وإنسانية. وتسفر الآثار المترتبة لهذه الأزمات عن تفاقم الفقر والضعف لدى ملايين الأشخاص، بينما تتسبب في استفحال الظروف التي قد تؤدي إلى المزيد من العنف وعدم الاستقرار.

ولا يعني ما قيل آنفاً أن اندلاع النزاعات أمر حتمي، إذ تتمثل أنجع وسيلة لمعالجة ما تخلفه من معاناة في الاستثمار في السلام من خلال إنهاء النزاعات أو منع نشوب غيرها من الأساس. بيد أن عدد النزاعات على الصعيد العالمي أخذ في الازدياد؛ فقد أحصت اللجنة الدولية أكثر من 130 نزاعاً مسلحاً دائراً في مختلف أرجاء العالم. وباتت النزاعات أطول أمداً وأكثر تدويلاً وتتسبب في خسائر في صفوف المدنيين لا تفك تردداً شدة، بل وأصبح إنهاؤها أصعب مما كان. وينذر تزايد الاستقطاب والتوترات الجيوسياسية باحتمال تصاعد حدة النزاعات الدائرة، ويثير مخاوف من خطر نشوب نزاعات مسلحة أخرى واسعة النطاق. وما زال الإنفاق العسكري يرتفع في جميع أنحاء العالم، وتفضي الخطابات العامة التي تركز على التنافس واحتمال نشوب نزاعات إلى تفاقم حدة الخوف والانقسامات.

ونشهد في الوقت ذاته ما يبدو من تراجع أو إخفاق في الجهود القائمة الرامية إلى منع نشوب هذه النزاعات أو تسويتها، سواء أكانت متعددة الأطراف أم ثنائية أم تبذلها جهات خاصة. ولا تلوح في بعض الحالات إرادة سياسية أصلاً لمحاولة تسوية هذه المنازعات، بل غالباً ما ينتهي المطاف بالمنظمات الإنسانية إلى تحمّل عبء إدارة عواقب النزاعات المطولة في ظل انعدام الوسائل أو الإرادة اللازمة للتوصل إلى حلول سياسية مستدامة.

وما فتئت الحركة تتناول موضوع السلام بالنظر والبحث بانتظام. فقد اعتمد مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي، منذ عام 1921، زهاء 95 قراراً فيما يخص السلام. وتنقذ الحركة جميع أعمالها تنفيذاً يرمي إلى حماية كرامة الإنسان وتعزيز احترامها. فهذا هو المقصد الجوهرى للعمل الإنساني، وهو أيضاً أساس السلام المستدام. ويجب على الحركة، في هذه الفترة التي تشهد توترات متزايدة وتحولات جيوسياسية عميقة، مواصلة سعيها إلى مواجهة التحديات التي تواجهها بصفتها أكبر شبكة إنسانية في العالم، وذلك انطلاقاً من روح القرار المعتمد بشأن السلام في عام 2024. ويجب أن تذكر الحركة بأن للحرب بدائل، وأن تدعو إلى تجديد الاستثمار في السلام، مع إعادة تأكيد التزامنا الجماعي لصالح الإنسانية والكرامة، وأملنا في عالم أكثر سلاماً.

(2) التحليل/التقدم المحرز

صُبِّقَت الأنشطة المبينة أدناه وفق فحوى القرار.

ألف) جهود العمل القانوني والبحثي وإحداث التأثير

سعيًا إلى تعميق فهم الروابط بين العمل الإنساني والسلام وتوضيحها بقدر أكبر، وهو مجال يتزايد فيه التفكير في قطاعي العمل الإنساني والسلام، أجرت اللجنة الدولية بحثاً ميدانياً في ثلاثة بلدان استكمل بإجراء بحوث في مجالي التاريخ والعلوم الاجتماعية. وتمخض هذا العمل عن نشر التقرير المعنون "[الإنسانية طريق السلام](#)" في نوفمبر 2025، وهو يتناول تجربة اللجنة الدولية في المساهمة في السلام، بما يشمل العمل المنجز بالشراكة مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية). ويخلص التقرير إلى استنتاجات عامة بشأن السبل التي تستطيع بها الجهات الفاعلة الإنسانية أن تعزز مساهماتها في هذا الصدد في ضوء الأدلة والتوصيات التي قدمتها المجتمعات المحلية والعاملون في الحركة والخبراء المحليون والدوليون وغيرهم ممن أجريت معهم مقابلات. ويُستند إلى التقرير في دعوة الدول إلى تجديد الاستثمار في آليات تسوية النزاعات ومنع نشوبها، وهي آليات تتعرض للتقويض في بيئة تتسم حالياً بتزايد التنافس الجيوسياسي والاستقطاب. ويُستند إلى التقرير أيضاً في تشجيع الجهات الفاعلة الإنسانية على زيادة الاستفادة من مساهماتها المحتملة في رسم آفاق السلام، وحفز إقامة شراكات مستنيرة بين الجهات الفاعلة الإنسانية والجهات الفاعلة في مجال السلام. وأثار التقرير المزيد من التأملات الداخلية داخل اللجنة الدولية بشأن أفضل السبل التي يمكن للمنظمة انتهاجها للاستفادة من دورها كوسيط محايد لدعم آفاق السلام، وهو دور أبرزته أحدث استراتيجية مؤسسية للجنة الدولية بوصفه أحد أهدافها.

وسعى إلى زيادة المساهمة في هذه المساعي الرامية إلى إحداث التأثير، نُشر في نوفمبر 2025 عدد من *المجلة الدولية للصليب الأحمر* بعنوان القانون الدولي الإنساني والسلام. ويرصد هذا العدد الجوانب القانونية الدولية لهذا النقاش، بما يشمل العبر المستخلصة من الممارسات الوطنية السابقة في هذا الصدد. وختاماً، يبحث مسار العمل 3 في إطار المبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني بشأن "القانون الدولي الإنساني والسلام" (تشارك في رئاسته بنغلاديش وكولومبيا وإثيوبيا وقطر والمملكة العربية السعودية مع اللجنة الدولية)، كيف يمكن أن يساعد احترام القانون الدولي الإنساني على الحد من المعاناة الإنسانية والحفاظ على مسارات مفضية إلى السلام قبل النزاعات المسلحة وفي أثنائها وبعدها. وستشكل الوثيقة الختامية لهذا المسار أداة مهمة يمكن لمكونات الحركة الاستناد إليها في أعمال المناصرة لدى السلطات بشأن ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه. وعُقدت في إطار مسار العمل هذا ثلاث حلقات نقاش رفيعة المستوى (في جنيف والمملكة العربية السعودية)، وأربعة اجتماعات مائدة مستديرة وحلقات عمل للخبراء (في قطر وكولومبيا وجنوب أفريقيا وإثيوبيا)، وخمس مشاورات مفتوحة لجميع الدول. ومن المزمع أن تشارك سويسرا واللجنة الدولية في استضافة حوار عالمي بشأن القانون الدولي الإنساني يومي 3 و4 نوفمبر 2026 في جنيف لعرض ما تمخض عنه ذلك من نتائج جوهرية ومناقشتها.

وساهمت اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية في صب تركيز مسار العمل المذكور آنفاً على العمل الإنساني وعلى التزام الحركة الراسخ بشعار "الإنسانية طريق السلام". ويُبرز مسار العمل أيضاً الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجمعيات الوطنية، بما يتوافق مع ولاياتها وقدراتها، في مجالات تضم مثلاً نشر القانون الدولي الإنساني والتأهب وتعزيز القدرة على الصمود على صعيد المجتمعات المحلية والبحث عن المفقودين ودعم أسر المفقودين ودعم المحتجزين ومن أُطلق سراحهم وحماية الأطفال، والنزوح والعودة، وغيرها من الأنشطة التي يمكن أن تخفف من وطأة المعاناة وتكفل الظروف المؤاتية للتعافي.

وأقام الاتحاد الدولي شراكة مع معهد أوسلو لبحوث السلام للمساهمة في صياغة مسارات العمل المواضيعية الستة لمبادراته "جيل السلام" والدفع بها قدماً، ولا سيما من خلال أنشطة إشراك الشباب، ومنها نسخة السلام من مبادرة "بلا حدود"، التي تقودها أكاديمية سولفرينو. وأرسى هذا التعاون الأساس اللازم لحركة أوسع نطاقاً من أجل السلام. فمُنذ أكتوبر 2025، تضافرت جهود الاتحاد الدولي وأربع منظمات تشاطره التوجه ذاته لإنشاء ائتلاف من أجل السلام يساهم كلٌ منها فيه بما لديه من مكانة وقوة وخبرات يكمل بعضها بعضاً، ويجمعها التزام مشترك بتعزيز العمل على إقامة مجتمعات أكثر سلاماً وقدرة على الصمود.

ويعمل الصليب الأحمر الأندوري والصليب الأحمر الكوستاريكي والاتحاد الدولي على إنشاء شبكة من الجمعيات الوطنية في البلدان المنزوعة السلاح والبلدان المحايدة لتكون منصة تعاونية تجمع بين الجمعيات الوطنية والمؤسسات الأكاديمية والشركاء المعرفيين العالميين من البلدان التي درجت على الحياد ونزع السلاح. وتسعى هذه المبادرة إلى تعزيز المساهمات الإنسانية في تحقيق السلام من خلال النهوض بالحوار والبحوث وتبادل المعارف بشأن الحياد والدبلوماسية الإنسانية ومنع نشوب النزاعات. وترمي هذه المبادرة، بحلول عام 2028، إلى إنشاء مجموعة معترف بها من البحوث في مجالي الحياد والدبلوماسية الإنسانية، وتقوية مساهمة الحركة في المناقشات العالمية المتعلقة بالسلام والأمن، وتيسير إقامة حوار حكومي أولي بشأن توثيق عرى التعاون بين الدول المحايدة.

باء) الشباب والمتطوعون والتعليم

تُعَدُّ مبادرة "بصيص نور في عتمة الظلام" التابعة للاتحاد الدولي، التي دُشنت في يونيو 2026، المبادرة العالمية الرائدة لمبادرة "جيل السلام"، وهي ترمي إلى حشد طاقات الشباب والأفراد والمجتمعات المحلية والشركاء حول رؤية مشتركة للسلام، وإلى التشجيع على الأعمال الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لبناء مجتمعات سلمية. وستعمل هذه المبادرة، المستلهمة من الإرث الإنساني لسولفرينو، على مد جسور التواصل بين مبادرات بناء السلام المحلية من أجل تحويل صنائع الأمل التي يقوم بها أفراد ومجتمعات إلى أعمال جماعية، من خلال توثيق أفكارهم توثيقاً يتيح إبراز أصواتهم داخل مجتمعاتهم المحلية وبلدانهم وعلى الصعيد العالمي لمناصرة الدبلوماسية الإنسانية. وستعمل المبادرة أيضاً على تعزيز الحوار بين الأجيال والأعمال الجماعية ومساعي المناصرة للسلام. وتجمع هذه الحملة بين المشاركة المجتمعية والتعبئة الرقمية العالمية والمناصرة الرفيعة المستوى من خلال تنظيم وقفات إحياء بالمشاعر، وفعاليات لسرد القصص، وحلقات مجتمعية بشأن السلام، ومنصة رقمية تفاعلية، وأنشطة الجمعيات الوطنية التي تساهم في تهيئة الظروف المؤاتية لإرساء السلام في المجتمعات المحلية، وتنظيم مسيرة تتابع رمزي للشعلة تنطلق من سولفرينو إلى جنيف. ومن خلال الجمع بين الجمعيات الوطنية والشبكات الشبابية والمؤسسات العامة والمنظمات المعنية بالحوار بين الأديان والشركاء الدوليين، ترمي مبادرة "نور في الظلام" إلى إعلاء الأصوات المحلية وإبراز مبادرات السلام التي يقودها الشباب والمجتمعات المحلية. وسترمي المبادرة أيضاً إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الحوارات المنتظمة بين الأجيال على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي لإدراك مفهوم السلام من منظور الأجيال المختلفة، واستطلاع العوامل التي تجمع الأفراد والمجتمعات

المحلية لتحقيق قدر أكبر من الوثام والتضامن والتعاون. وتتطلع الحملة، بحلول نهاية عام 2028، إلى إشراك أكثر من مليون شخص وإصدار مئات الالتزامات في مجال السياسات وتنفيذ مبادرات مؤثرة تصل إلى ملايين الأشخاص وإصدار "الإعلان العالمي لجبل السلام" وحشد التأييد له من أجل اعتماده خلال المؤتمر الدولي.

ونسخة السلام من مبادرة "بلا حدود" مبادرة عالمية للاتحاد الدولي في مجال القيادة والابتكار لدى الشباب دُشنت في فبراير 2026 وتقودها أكاديمية سولفرينو التابعة للاتحاد الدولي، وتسعى إلى تمكين الشباب من أن يصبحوا وسطاء للسلام في مجتمعاتهم المحلية. وترمي إلى تزويد المتطوعين الشباب في جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بما يلزم من مهارات وإرشاد وموارد لاتخاذ مبادرات لبناء السلام بقيادة محلية، مع الإقرار بما للشباب من دور ريادي في مواجهة الأسباب الجذرية للانقسام والإقصاء والعنف. وتتمحور المبادرة حول مسار للابتكار يتألف من أربع مراحل يدعم المشاركين خلال كل مراحل العملية بدءاً من مرحلة تحديد تحديات مجتمعاتهم المحلية وتصميم حلول مبتكرة لها، مروراً بوضع النماذج الأولية وتعزيز المشاريع وتوسيع نطاقها، ووصولاً إلى مرحلة التنفيذ في الأجل الطويل. ويحظى المبتكرون الشباب، على امتداد البرنامج، بالتدريب والإرشاد والتمويل الأولي، وتتاح لهم إمكانية الاستفادة من شبكة عالمية من الخبراء والجامعات والشركاء بما يمكنهم من اختبار مبادرات السلام بقيادة محلية وصقلها وتوسيع نطاقها، بالتوازي مع تعزيز التعاون على صعيد الحركة برمتها. وترمي نسخة السلام من مبادرة "بلا حدود" إلى الوصول إلى 10 000 شاب من أكثر من 150 بلداً ودعم ما لا يقل عن 1 000 مبادرة مبتكرة لبناء السلام في جميع أرجاء العالم، بدعم من الاتحاد الدولي ومنظمة RIVET ومعرض ومؤتمر دبي الدولي للإغاثة والتطوير.

وتسعى مبادرة التعليم الخاصة بالصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى النهوض بالتعليم بوصفه مساراً مفضياً إلى السلام من خلال تعزيز فرص الحصول العادل على تعليم عالي الجودة شامل للجميع وإدماج التعلم الاجتماعي والعاطفي والقدرة على الصمود والتربية من أجل السلام في بيئات تعليمية آمنة وداعمة. وتسعى المبادرة، من خلال الأخذ بنهج يراعي ظروف النزاع، إلى مواجهة الأسباب الكامنة وراء العنف والإقصاء، بالتوازي مع تعزيز تنمية القيادة الأخلاقية لدى الأطفال والشباب حتى يصبحوا وسطاء للتغيير السلوكي الإيجابي واللاعنف والسلام في مجتمعاتهم المحلية. وبلاستناد إلى العمل الذي تضطلع به 76 جمعية وطنية تدعم بالفعل سبل الحصول على التعليم، تعكف المبادرة على إعداد حزمة مناهج دراسية شاملة لفائدة المعلمين والمرشدين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر تشمل اعتبارات الحد من المخاطر والقدرة على الصمود والتعلم الاجتماعي والعاطفي والتربية من أجل السلام. وتعمل المبادرة، بناءً على منهجيات راسخة مثل الشباب كوسطاء لتغيير السلوك و"برنامج قدرة الأطفال على الصمود"، على تعزيز قدرات المربين والمتطوعين من أجل تنمية الحوار والتعاطف والتفكير النقدي والتواصل غير العنيف وتسوية النزاعات. وترمي المبادرة إلى دعم 40 مليون طفل ومراهق وشباب في 100 بلد بحلول عام 2030.

وتقر اللجنة الدولية بدور التعليم المراعي لظروف النزاع في تعزيز إقامة مجتمعات أكثر أماناً واستقراراً من خلال تقوية التماسك الاجتماعي ودعم المساعي الرامية إلى تسوية النزاعات وبناء السلام من أجل الحدّ في نهاية المطاف من خطر نشوب نزاعات في المستقبل. ونظّمت اللجنة الدولية، في هذا الصدد، اجتماعاً في كولومبيا في عام 2025 تحت شعار "التعليم بوصفه مساراً مفضياً إلى السلام" في إطار مسار عمل القانون الدولي الإنساني والسلام التابع للمبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني. وأدرج عدد من التوصيات التي تمخض عنها ذلك الاجتماع في الوثيقة الختامية لمسار العمل هذا. وتُجري اللجنة الدولية، في إطار حوارها بشأن الحماية، نقاشات مع أطراف النزاعات المسلحة بشأن صون التعليم بموجب القانون الدولي الإنساني، من خلال التشديد على واجب هذه الأطراف بتيسير سبل الحصول على التعليم خلال النزاعات المسلحة وحماية المدارس والمرافق التعليمية الأخرى بوصفها أعياناً مدنية. وأفضى ذلك في بعض السياقات إلى نقل المنشآت العسكرية بعيداً عن المدارس، وأصدرت بعض الجماعات المسلحة من غير الدول توجيهات تنص على حماية المدارس في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وتتعاون اللجنة الدولية أيضاً مع الدول بشأن حماية التعليم، ولا سيّما من خلال "[إعلان المدارس الآمنة](#)" والمبادئ التوجيهية المرتبطة به. ونشرت اللجنة الدولية في عام 2025 "[تعليقها على المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري خلال النزاعات المسلحة](#)" بغرض تعزيز الامتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني التي تنص على حماية التعليم خلال النزاعات المسلحة، والتشجيع على زيادة حشد التأييد لإعلان المدارس الآمنة، ودعم تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية تنفيذاً فعالاً في سياقات محددة.

ويمكن أن تتيح حماية البنية التحتية الأساسية والبيئة خفض التكلفة المادية للحرب، وهو ما يزيد من حظوظ تحقيق الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن أن يساعد ذلك أيضاً الناس على البقاء في منازلهم إن أثروا ذلك بما يحّد من حالات النزوح. وتساهم هذه الآثار مجتمعة في تعزيز الاستقرار والمساعدة على حصد ثمار السلام، وهو أمر يُبحث بمزيد من التفصيل في مسار العمل بشأن حماية البنية التحتية المدنية التابع للمبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني. وتُجري اللجنة الدولية، في إطار حوارها بشأن الحماية، نقاشات مع أطراف النزاع المسلح والدول بشأن حماية البنية التحتية الأساسية بموجب القانون الدولي الإنساني. وتعمل اللجنة الدولية في الوقت ذاته على ضمان الانتفاع الآمن بالخدمات الأساسية، وتدمج النهج المراعي لظروف النزاع وتحليل الحماية في عملياتها، لضمان ألا يفضي أثرها على

المجتمعات المحلية إلى تأجيج التوترات والمظالم فيها، بل تعزز بالأحرى الروابط الاجتماعية القائمة حيثما أمكن ذلك. وتواصل عمليات اللجنة الدولية المراعية لظروف النزاع دعم فرص الحصول بأمان على المياه النظيفة لملايين الأشخاص المتضررين من النزاعات في 35 بلدا حول العالم.

ويجمع برنامج "المياه من أجل السلام"، الذي تنفذه جمعيات الهلال الأحمر لإيران والأردن واليمن في إطار مبادرة "جيل السلام" التابعة للاتحاد الدولي، بين البرامج المائية المراعية لظروف النزاع ومساعي بناء السلام من أجل تعزيز حوكمة المياه وتحسين الحصول على المياه الصالحة للشرب، والنهوض بالحوار والتعاون بشأن الموارد المائية المشتركة في البيئات الهشة والمتضررة من النزاعات. ويعمل البرنامج، من خلال تلبية الاحتياجات المائية الفورية ومواجهة الأسباب الكامنة وراء التوترات المتعلقة بالموارد في آن معاً، على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وتوطيد تماسكها الاجتماعي. وأتاح البرنامج منذ بدء تنفيذه مساعدة جمعيات وطنية على وضع أدوات وآليات حوكمة مراعية لظروف النزاع، واضطلع بتدريب السلطات المائية على نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وأنشأ لجان "المياه والسلام" لدعم عمليات الحوار واتخاذ القرارات بقيادة مجتمعية. وأتاح البرنامج أيضاً إعادة تأهيل البنية التحتية المائية في محافظتي صنعاء وتعز باليمن، وتمخض ذلك عن إعادة توفير المياه الصالحة للشرب لـ 189 000 شخص وتعزيز التعاون بشأن الموارد المائية المشتركة. ومن المقرر أن يتسع نطاق البرنامج في مرحلته المقبلة ليشمل إيران والأردن ومحافظات أخرى في اليمن، إذ سيجمع بين إعادة تأهيل البنية التحتية المائية وتعزيز الحوكمة المجتمعية للمياه وبناء السلام. ويرمي البرنامج، بحلول نهاية عام 2027، إلى تنفيذ أعمال تعود بنفع مباشر على زهاء 570 000 شخص والوصول وصولاً غير مباشر إلى نحو 4 ملايين شخص في البلدان الثلاثة المذكورة.

ويعمل الاتحاد الدولي مع شركاء مثل جمعية الشبان المسيحية العالمية ومنظمة JA Worldwide ومنظمات شبابية أخرى من أجل تشكيل ائتلاف يتيح إطلاق العنان للإمكانات القيادية التي يتمتع بها الشباب سعياً إلى إرساء ثقافة للسلام تُحدث التحولات المنشودة في المجتمعات المحلية. ويرمي هذا الائتلاف إلى تزويد 230 مليون شاب وشابة بالمهارات العملية اللازمة لتحويل السلام كممارسة يومية إلى أعمال ذات أثر ملموس بحلول عام 2035. وسيعمل هذا الائتلاف على الاستفادة من مواطن التميز والريادة لدى كل شريك والجمع بينها لتحقيق ما يعجز أي منهم عن بلوغه بمفرده. وسيعمل الائتلاف أيضاً على تعزيز البرامج القائمة والسعي إلى إيجاد فرص جديدة للتعاون وجمع الأموال والمناصرة.

وعلى صعيد التفاعل الخارجي، نُظمت أربع فعاليات خلال الفترة المشمولة بالتقرير: إحداها خلال "الأسبوع العالمي للمياه" في ستوكهولم، وأخرى في مؤتمر "مسارات القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ: الأمن المائي وخدمات الماء والصرف الصحي والنظافة الصحية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" المنعقد في بانكوك، وفعاليتان خلال معرض AidEx في نيروبي وجنيف. ونُظم عدد من هذه الفعاليات بالاشتراك مع مركز جنيف للمياه. وعرضت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، خلال هذه الفعاليات، تجارب ميدانية تتخذ المياه عاملاً محفزاً للسلام، بالاستشهاد بأمثلة مستقاة من أماكن تضم مثلاً غوما وأوكرانيا وماراوي. وتمثل الهدف من هذه الفعاليات في إبراز كيف يمكن للمياه أن تصبح نقطة انطلاق ناجعة لإحداث التحولات المنشودة وبناء الثقة وتعزيز القدرة على الصمود في الأجل الطويل على امتداد سلسلة العمل الإنساني والإنمائي والسلام.

جيم) الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء الاجتماعي

إن مراعاة أوجه الضعف المتميزة للأشخاص المتضررين من النزاعات والكوارث والأزمات الأخرى أمر ضروري لضمان فعالية العمل الإنساني والمساءلة عنه وشرط لا غنى عنه لكي يساهم هذا العمل في تحقيق السلام المستدام. ويُحرز تقدم مطرد في تعزيز القدرات المؤسسية والاتساق في العمليات على نطاق الحركة برمتها لكي يكون العمل الإنساني متمحوراً حول الإنسان وأمنه وقائماً على عدم التحيز وشاملاً للجميع وموثوقاً به، وقادراً في الوقت ذاته على مواجهة التمييز والإقصاء سواء على الصعيد الداخلي أو في إطار العمليات.

وتواصل الحركة تعزيز قدراتها من أجل توفير الحماية والمساعدة بصورة متسقة للأشخاص المحتاجين إليهما خلال الأزمات، بالاعتماد على الولايات والخبرات التكميلية لمكوناتها. وبموجب قرار مجلس المندوبين لعام 2024 المعنون "الحماية في الحركة: تحسين أثرنا الجماعي في مجال حماية الناس"، أصبح إطار الحماية الخاص بالحركة أرضية مشتركة لمكونات الحركة للمضي قدماً معاً نحو تحقيق حصائل أفضل في مجال الحماية. ويبلور الإطار المبادئ الأساسية للحماية (مبدأ عدم إلحاق الأذى) والإجراءات المراد اتخاذها، والعناصر الرئيسية للسياسات والمعايير المتعلقة بالصون والحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء، فضلاً عن واجب الرعاية المنوط بنا. واشترك الصليب الأحمر النرويجي والاتحاد الدولي واللجنة الدولية، في إثر عملية تشاور شملت مكونات الحركة، في وضع خارطة طريق بشأن الحماية في الحركة للفترة 2026-2030 من أجل توجيه تنفيذ هذا الإطار.

وفضلاً عن ذلك، أفضى الإدماج الدائم للمعايير الدنيا بشأن الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء في عمليات الطوارئ إلى زيادة تحسين نوعية المساعدة الإنسانية وسلامتها وشمولها. وما زالت أنظمة الصون آخذة في التوسع، مع إقدام المزيد من الجمعيات الوطنية على اعتماد سياسات وتنفيذ خطط عمل لدرء الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش الجنسيين، ولتعزيز صون الأطفال. وتواصل اللجنة الدولية إيلاء الأولوية لتعاونها مع الحركة فيما يخص المسائل المرتبطة بالحماية، واعتمدت سياستها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتنوع والشمول في نهاية عام 2024، وهو ما ينم عن أخذها بنهج متكامل يماثل النهج المنصوص عليه في سياسة الاتحاد الدولي بشأن الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء. واعتمد ما مجموعه 72 جمعية وطنية أيضاً سياسة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتمخض الدعم المستمر المقدم إلى الجمعيات الوطنية من خلال وضع السياسات والتعلم من الأقران والمساعدة التقنية عن تعزيز القدرات في المجالات الرئيسية للحماية، ومنها حماية الأطفال، ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإدماج منظور الإعاقة، والحماية القائمة على المجتمعات المحلية.

وختاماً، تواصل الشبكة العالمية للنساء القائدات في الحركة مساعيها الرامية إلى تعزيز القيادة النسائية والدعم والتعلم بين الأقران. فقد ثبت جلياً أن القيادة النسائية والمشاركة الكاملة والمجدية للمرأة في شتى ميادين الحياة ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بآفاق السلام المستدام، ولا سيما داخل الحركة بحد ذاتها.

(دال) حماية الروابط العائلية ومعالجة مسألة المفقودين والموتى

يقر القرار إقراراً جلياً بقيمة الأنشطة الإنسانية المتعلقة بالمفقودين والموتى وعمليات البحث عن المفقودين ولم شمل العائلات في تعزيز المصالحة والحوار بين المجتمعات المحلية وبين الدول. ومنذ اعتماد القرار، تُنشر بحوث إضافية في *المجلة الدولية للصليب الأحمر* لمواصلة تعزيز قاعدة الأدلة بما يؤكد أهمية إيلاء الاهتمام لمسألة المفقودين في عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية، وأصدرت الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية [مبادئ توجيهية جديدة لفائدة الوسطاء](#) للمساعدة على إدراج هذه المسألة البالغة الأهمية في عمليات التفاوض.

وتواصل شبكة الروابط العائلية، التي تقودها الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية بالتعاون مع 191 جمعية وطنية، الاضطلاع بدور رئيسي في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمنفصلين عن ذويهم والمفقودين والموتى. وانصب تركيز تعاون اللجنة الدولية مع الدول في إطار مساعي التأهب للنزاعات على الاستعداد لعمليات الاحتجاز وإدارة جثث الموتى في ساحات القتال (برا وبحرا) وعمليات حصر الأشخاص المحميين والحيولة دون فقدان الأشخاص. وتدأب الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين على التعاون مع الدول، سواء بصورة مباشرة أو عن طريق البعثات، لتعزيز عمليات حصر الأشخاص المحميين والتنسيق في النزاعات المسلحة الدولية، وذلك من خلال إقامة أربع حلقات عمل متعددة الأقطار في مختلف أنحاء العالم. وأدخلت اللجنة الدولية، في إطار مشروعها العالمي الخاص بالتعرف على هوية الأفراد العسكريين، أفضل الممارسات في مجال الطب القانوني ومجال العلوم الطبية والتقنية الشرعية في صفوف القوات المسلحة لضمان حصر الجنود المفقودين ومعرفة مصيرهم والتعامل بمهنية مع حالات الجنود الذين يلقون حتفهم خلال القتال. وتوفر الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين أيضاً أدوات لمساعدة البعثات على العمل مع الجهات الفاعلة في مجال السلام لضمان اعتبار مسألة الأشخاص المفقودين شاغلاً إنسانياً رئيسياً في إطار عمليات الوساطة. ويشمل ذلك المذكرة التوجيهية الجديدة المعنونة "ضمان التكامل في المساعي الرامية إلى البحث عن الأشخاص المفقودين والتحقيق في حالات فقدانهم، بما يشمل ضحايا الاختفاء القسري".

وختاماً، قدمت اللجنة الدولية، اعتماداً على بحوث ومشاورات معمقة، دراسة بعنوان ["الجماعات المسلحة من غير الدول والمفقودين والمنفصلون عن ذويهم والموتى: الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني وأمثلة على كيفية تنفيذها"](#)، بناءً على أمثلة ملموسة مستمدة من ممارسات 64 جماعة مسلحة من غير الدول. واستضافت اللجنة الدولية، بمناسبة نشر ذلك التقرير في مارس 2026، فعالية تجمع بين الحضور الشخصي والمشاركة الافتراضية لمناقشة الخطوات العملية التي يمكن للجماعات المسلحة من غير الدول اتخاذها للحيولة دون انفصال أفراد العائلات وفقدان الأشخاص، فضلاً عن ضمان معاملة الموتى معاملة كريمة، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وصدر أيضاً في نوفمبر 2025 عدد من *المجلة الدولية للصليب الأحمر* بعنوان [حماية الموتى](#). وترمي المساهمات الواردة في هذا العدد إلى سبر أغوار الجوانب العميقة للأخلاق والقيم والثقافة والأديان التي تقوم عليها القواعد القانونية التي تنص على حماية كرامة الموتى. فبمعاملة الموتى معاملة تحفظ كرامتهم، أي كانت هويتهم أو مكانتهم في الحياة، تساهم أطراف النزاع المسلح في التمسك بالقيم الإنسانية في أوقات الحرب. وقد يساعد ذلك في نهاية المطاف على بناء الثقة وإيجاد مسارات مفضية إلى السلام بين من أوقعوا الموت ببعضهم بعضاً خلال الحرب.

وأدمج الاتحاد الدولي أنشطة إعادة الروابط العائلية في آلياته الرئيسية للاستجابة لحالات الطوارئ، إذ رصد تمويلاً مخصصاً لأنشطة إعادة الروابط العائلية التي تنفذها الجمعيات الوطنية ضمن مخصصات صندوق الطوارئ للاستجابة

لحالات الكوارث ونداءات الطوارئ. ويضمن هذا النهج الراسخ مؤسسيا اعتبار إعادة الروابط العائلية خدمة إنسانية أساسية تُقدّم منذ اندلاع أية أزمة.

هاء) مواصلة استطلاع مساهمات الحركة

عُقدت ندوة الحركة بشأن السلام، التي نظّمها الاتحاد الدولي والصليب الأحمر النرويجي، في جنيف يومي 18 و19 نوفمبر 2025. وعُرضت خلال الندوة الممارسات المعاصرة، وأُتاحت المناقشات المفتوحة إثراء التفكير في مستقبل جهود الحركة في هذا الصدد. ودُعي ممثلون عن منظمة Interpeace وجمعية الشبان المسيحية وإحدى الجامعات السويسرية إلى عرض أفكارهم بشأن دور الحركة، وقدمت الجمعيات الوطنية للسودان وميانمار وهندوراس، فضلا عن اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، عروضاً تقديمية لإبراز الأعمال الجارية على الصعيدين الوطني والعالمي باعتبارها أمثلة على الممارسات الجيدة ولحفز المزيد من التفكير في هذا الشأن. وأُتفق على النظر في إمكانية عقد لقاءات على الصعيد الإقليمي في المرحلة المقبلة لتعزيز الربط بين مكونات الحركة التي تكابد نزاعات وديناميات إقليمية متماثلة، وتعزيز الجهود المتضافرة الرامية إلى معالجتها، وإفساح المجال لمشاركة أوسع نطاقاً من الحركة برمتها.

ونظّم الاتحاد الدولي والصليب الأحمر الإيطالي، في إطار تعزيز الالتزام المذكور آنفاً، مؤتمراً كبيراً بشأن السلام في سولفرينو بإيطاليا خلال مسيرة المشاعل السنوية المعروفة باسم "Fiaccolata". وجمعت هذه الفعالية 100 من كبار القادة من 60 جمعية وطنية، ووفرت منبرا لبحث القضايا المجتمعية الناشئة التي تقوّض السلام والاحتواء والإنصاف، ولتحديد الأدوار المحددة التي يتعيّن على الجمعيات الوطنية الاضطلاع بها والإجراءات الملموسة التي يتعيّن عليها اتخاذها لتهيئة الظروف اللازمة لإحلال سلام دائم.

(3) خاتمة

تتنوع أهداف المبادرات المذكورة آنفاً وأطرها الزمنية وغاياتها، وسيتواصل تنفيذها إلى ما بعد عام 2028. ولا يُقترح هنا وضع أي إطار آخر للرصد نظراً لارتباط هذه المبادرات في حالات كثيرة بأطر الرصد القائمة (ضمن الاستراتيجيات المؤسسية وعمليات المساءلة الداخلية فيما يخص السياسات وغيرها).

وأتاح هذا القرار للحركة إعادة توجيه وتنشيط مساهمتها الفريدة في رسم آفاق السلام في وقت يتزايد فيه الانقسام والاستقطاب. وينبغي النظر إلى المبادرات المبينة في هذه الوثيقة بوصفها روافد مكمّلة للعمل الجاري الذي تضطلع به الحركة من أجل تعزيز احترام كرامة كل فرد متضرر من النزاعات والأزمات، واحترام القانون الدولي الإنساني، والنهوض بالمبادئ الإنسانية، وكلها مكونات أساسية لعمل الحركة اليومي تساهم في إحلال السلام من خلال رسالتها الإنسانية.